العراق: خطر التقسيم واقع أم تهويل؟

■ حميدي العبدالله

يتوقع أن تنتهي العملية التي بدأها الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي بتطهير محافظة صلاح الدين من «داعش».

ولكن خطر تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات عرقية ومذهبية لا يرتبط بمحافظات صلاح الدين وديالى، وحتى نينوى، لأنّ هذه المحافظات الثلاث تتكوّن من نسيج يضمّ المذاهب والديانات والأعراق التي يشكل العراق وطنها، ولم تكن في أيّ لحظة مرشحة لأن تكون مرتكزاً لتقسيم العراق، إنما المقصود بالتقسيم في الدرجة الأولى مناطق شمال العراق، حيث أقام الأكراد كيان دولة في هذه المنطقة تربطه علاقات واهية مع الحكومة المركزية، وحيث يدور الحديث عن تقسيم مماثل تكون محافظة الأنبار مركزه.

إذا كان المقصود بتقسيم العراق قيام دولة كردية في شمال العراق موازية للدولة العربية في أنحائه الأخرى، فهذا التقسيم قد وقع، وجرى تكريسه كأمر واقع، والغطاء الدستوري لا يحجب هذه الحقيقة، لأنّ الممارسات على الأرض لا تنسجم مع ما جاء في الدستور الذي وضعه الاحتلال الأميركي. وبمعزل عن مشروعية هذا التقسيم إلا أنه أصبح حقيقة لا يستطيع أحد إنكارها.

لكن ولادة دولة في الأنبار تشبه الدولة الكردية في شمال العراق هي المسألة المطروحة اليوم على بساط البحث وهي التي تتصدّر السجالات الدائرة الآن في العراق. إنّ سيطرة «داعش» على هذه المحافظة لا تعني ولادة دولة جديدة وتقسيم العراق، طالما أنّ الدستور العراقي الحالي لا يلحظ لها حقوقاً كتلك الحقوق التي منحت للأكراد في شمال العراق، كما أنّ تواجد قوات الجيش العراقي في مركز المحافظة وبعض نواحيها الأخرى، يؤكد أنّ ما هو قائم تمرّد تقوده جماعة إرهابية مدعومة بقوى محلية وخارجية لتحقيق أهداف سياسية لا صلة لها مباشرةً بتقسيم العراق.

إنّ تقسيم العراق الفعلي يكون عندما يتمّ تكريس الأنبار ككيان دولة يشبه الكيان الكردي في شمال العراق، وينص على ذلك في الدستور، وتقبل الأطراف الفاعلة بذلك. هذا الواقع غير قائم، الآن على الأقل، هناك من يخشى أن يؤدّي قانون «الحرس الوطني» لا سيما الفقرة التي تنصّ على أن تكون أمرة الحرس من صلاحيات المحافظ إلى خلق واقع يعزز نوعاً من أنواع الكيانية المذهبية التي قد تقود في ظروف أخرى إلى التطوّر لتتحوّل إلى حالة تشبه حالة إقليم كردستان في شمال العراق. لكن ثمة الكثير من العوامل التي تجعل ظروف وواقع الأنبار تختلف عن واقع شمال العراق، وفي مقدّمة هذه العوامل أنه في شمال العراق هناك وجود للأكراد، في حين أنّ في الأنبار وجود مذهبي، ولا وجود لكيانات دولة على أساس مذهبي، ولم تسجّل أي سابقة في أيّ مكان في العالم، وحتى نموذج إيرلندا، حيث الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، فإنّ جزءاً من دوافع النزاع هناك قومية أكثر منها مذهبية، ومع ذلك لم تقد إلى الانفصال وإنشاء كيان مستقلّ.

هكذا فإنّ تقسيم العراق على أساس مذهبي ليس خطراً جدياً، بل سعي إلى استنزاف العراق وإرباكه بصراعات تمنعه من النهوض من جديد لا أكثر ولا أقلّ.

أربع عواصم عربية: سعود الفيصل يؤكد كلام نتنياهو

■ روزانا رمّال

تعرف الولايات المتحدة جيداً ومعها إيران من هي الدول المتضرّرة من أيّ اتفاق بينهما حول الإشكالية النووية التي استطاعت إيران من خلالها إثبات شيء واحد وهو أنّ التمسك بحق امتلاك طاقة نووية سلمية خياراً و ليس ملفاً خاضعاً للبازارات والتسويات والمفاوضات، وإذا بها تنجح بعد سنوات طويلة بالجلوس مع الدول الغربية وجهاً لوجه للحديث عن هذا الملف الذي ربما لم يكن بمقدورها البحث فيه في وضع أفضل أو ظرف أنسب من اليوم، لأنّ إيران الأمس لا تشبه إيران اليوم على الإطلاق، هذا وبالرغم من العقوبات التي طالتها ولم يثبت أنها أثرت سلبا كما كان مفترضاً، بل انعكست إيجاباً في تحويل الجهود الى العمل الداخلي للاستغناء قدر الإمكان عن الخارج في شتى المجالات، فقويَ الاقتصاد ونشطت الصناعات خصوصاً العسكرية منها.

إيران اليوم تحدث عنها كثيراً كل من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ورئيس وزراء العدو «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، ولكن المفارقة أنّ الفيصل هو من أكد على كلام نتنياهو هذه المرة، وفي الأسبوع نفسه، والمفارقة أيضا أنّ الجملة ذاتها التي تجسّد صوريا حتى أو «إخراجياً» المعنى نفسه تمّ استخدامها، فأمام الكونغرس الأميركي قال نتنياهو إن «إيران تسيطر حالياً على أربع عواصم: بغداد، دمشق، بيروت وصنعاء. وإذا لم يتمّ وقفها، فإنّ عواصم عربية أخرى ستقع بين يديها».

أما الفيصل فقال خلال المؤتمر الذي عُقد بعد اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي مع جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة: «عبّرنا لكيري عن قلقنا من تدخل إيران في سورية ولبنان واليمن والعراق»، موضحاً «أنّ إيران تستولي على العراق وتشجع الإرهاب»، وأنّ «أمن الخليج يبدأ بالحيلولة دون حصول إيران على النووي».

ليست مصادفة أن يكون الهاجس «الإسرائيلي» هو نفسه الهاجس السعودي من نفوذ إيران في المنطقة ومن غير الممكن ألا يكون وزير الخارجية السعودي قد اطلع جيداً على مضمون خطاب نتنياهو الذي برزت فيه لفتته حول سيطرة إيران على أربع عواصم عربية، وإذا به يعيد نفس الإشارة ويؤكد للولايات المتحدة انّ حلفاءك في الشرق الأوسط، ومنهم «إسرائيل»، تجمعهم الهواجس نفسها ويستشرفون خطر إيران أكثر من أيّ وقت مضى، ويقدّمون الاعتراض على الاتفاق المزمع توقيعه معها.

بطريقة أو بأخرى أكد سعود الفيصل كلام نتنياهو وعلى تعاظم قدرة إيران في الشرق الاوسط، هذا التعاظم بالنفوذ هو تماماً الذي دفع بالأميركيين إلى التفكير بحوار مع إيران، وهو الجواب الواضح على تساؤلات طرحت حول دهشة توالي جلسات المفاوضات في فيينا رغم توقع كثيرين فشلها بداية، وأكد أنه ورغم العداوة التاريخية مع هذا النظام «الداعم للإرهاب»، حسب تعبير الأميركيين، فإنّ واشنطن تدرك أنّ حلفاءها بين «إسرائيليين» وعرب أصبحوا أضعف من أي وقت مضى، وأنها بلا شك تحتاج إلى طرف قوي تجري معه مفاوضات أكثر ما تحتاجه الولايات المتحدة نفسها خصوصاً في ما يخصّ العراق وأفغانستان وغيرها من المصالح المباشرة الذي لا يفيد أيّ طرف آخر في حلحلتها سوى طهران.

أربع عواصم عربية...

بلا حرج أكد سعود الفيصل كلام نتنياهو أمام الكونغرس فالتقت المخاوف ومشاعر القلق نفسها من إيران، وبلا حرج أيضا تخطو الولايات المتحدة آخر خطوات مفاوضات فيينا النووية.

«توب نيوز»

حلف المقاومة يمسك بالانتخابات الأميركية

يحاول باراك أوباما وفريقه الاستشاري قطف ثمار المعارك التي يخوضها حلف المقاومة في معاركه مع خصومه الانتخابيين، وخصوصاً المنافس الانتخابي لحزبه الذي يمثل الحزب الجمهوري.

يصطف وراء الجمهوريين تنظيم «الإخوان المسلمين» واللوبي الصهيوني بتشكيلاته المتعدّدة، ومشغلو المال السعودي وإمتداداتهم الإعلامية والانتخابية.

يراهن خصوم أوباما على التخويف من مخاطر التفاهم مع إيران في ظلّ ضعف «إسرائيل» وتركيا والسعودية.

يراهن أوباما على التخويف من خطر «داعش» لتبرير ضبط الخصومات مع إيران وسورية وضبط الحلفاء.

يراهن خصوم أوباما على منعه من توقيع الاتفاق مع إيران قبل الانتخابات وترك الملف معلقاً بانتظار رئيس جديد واعتبار الانتخابات بمثابة استفتاء على الخيار الذي يريده الأميركيون في الملف الإيراني.

يراهن أوباما على توقيع الاتفاق مع إيران لكن مع استخدام «داعش» بالمزيد من التهويل والترويع والاستنزاف لنيل بعض المكاسب، وأخيراً ربط توقيت الحرب على «داعش» بروزنامة الحملة الإنتخابية.

حلف المقاومة يبدأ الحسم مع «داعش» وأوباما سيوقع الاتفاق مع إيران.

أوباما يتولى أمر خصومه وحلف المقاومة يتولى أوباما.

التعليق السياسي

قرارات المجلس المركزي وافتقادها آليات التنفيذ

■ رامز مصطفى

بين الرابع والخامس من الجاري عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته السابعة والعشرين «دورة الصمود والمقاومة الشعبية»، برئاسة السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وحضور السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. في توقيت تتشابك فيه الكثير من التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وساحة العمل الوطني بما فيها المؤسسات والأطر الوطنية الهشة التماسك والتلاحم، والانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية منذ سنوات وبرغم أنّ الاتفاقات المتكرّرة خير شاهد على هذا التصدّع، وفي مقدمة هذه المؤسسات السلطة الفلسطينية التي تصارع بين انفراط عقدها أو استمرارها. وأغلب الظن أنّ استمرارها هو المرجح ما دام يحقق للاحتلال الغاصب وكيانه الوظيفة التي عملوا مع الوقت عليها، ونجاحهم في تحويلها وأجهزتها الأمنية إلى العين والعصا التي تلاحق وتراقب الناشطين من الفصائل، والغطاء لكلّ الملاحقات والاعتقالات والاغتيالات التي يمارسها الاحتلال. على الرغم من قرار المجلس المركزي القاضي الموافقة على وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. من دون تحديد سقف زمني ملزم لتنفيذه على اعتبار أنّ اللجنة التنفيذية هي المخوّلة التطبيق من خلال توجيه الطلب إلى السلطة ورئيسها تطبيق القرارات.

وبغضّ النظر عن التوقيت الملتبس من وراء عقد المجلس المركزي في ظلّ الانقسام الحادّ، وعدم التوافق على رؤى سياسية وآليات عمل وطني موحدة. وهروب رئيس السلطة باستمرار إلى الأمام، في خطوة تعطيل متعمّدة للإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير الفلسطينية المتفق عليه منذ التوقيع على اتفاق المصالحة في أيار 2011، والمؤكد عليه في اتفاق مخيم الشاطئ في نيسان 2014. والذي يلتئم فيه الأمناء العامون للفصائل كمرجعية قيادية مسؤولة عن العمل الفلسطيني إلى حين الانتهاء من الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني. فإنّ مراجعة سريعة لجدول أعمال دورة اجتماعات المجلس المركزي، إنما تؤكد أنّ القضايا المطروحة بحاجة إلى جهد وطني من جميع الفصائل والقوى. لأنّ التصدّي لها من أجل إيجاد الحلول للكثير منها يتطلب ومن دون مواربة هو في الكيفية التي تستعيد فيها الساحة الفلسطينية وحدة قواها وفصائلها أولاً. فجدول الأعمال الحافل بين ما هو سياسي ووطني ومصيري وإنمائي، ناهينا عن الإداري وسير وانتظام عمل المجلس. لا أجد وليس من خلفية التقليل من أهمية المجلس كمؤسسة وطنية لعبت دوراً مهماً خلال عقود ما قبل اتفاقات «أوسلو» عام 1993. أنّ عقد المجلس في هذا التوقيت غير قادر على تنفيذ ما اتخذه من قرارات بما فيها وقف التنسيق الأمني مع أجهزة أمن الكيان الصهيوني، الذي تحدثت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية أنّ الرئيس محمود عباس لن يوقف التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، وفقاً لتوصيات المجلس المركزي الفلسطيني. والتجارب السابقة بما فيها اللجنة التنفيذية للمنظمة في ظلّ ما هو مُمارس أنها أقرب للديكور منها إلى المرجعية، والسياق في هذا المسار بشواهدها كثيرة، وعلى لسان الفصائل التي لا زالت مواظبة على مشاركتها في اللجنة التنفيذية. وفوق كلّ ذلك أنّ مجموع مؤسسات المنظمة منتهية الصلاحية بالمعنى الدستوري والأنظمة منذ أكثر من عشرين عاماً.

وعودة إلى جدول أعمال المجلس، والتي تتعلق نقاطه بالتحركات السياسية وحملة الاعترافات الدولية، وسبل مواجهة السياسات «الإسرائيلية»، وتحديد طبيعة العلاقات مع «إسرائيل» في ضوء التطورات الراهنة بما في ذلك التنسيق الامني، ومراجعة العلاقة الاقتصادية مع «إسرائيل» في ضوء مصادرتها أموال الضرائب، والأوضاع في القدس، والبحث في آليات تقليل معيقات تنفيذ المصالحة والتحضير للانتخابات العامة. وكذلك البحث في معيقات إعادة إعمار قطاع غزة، ودراسة تفعيل المقاومة الشعبية، وبحث ملف الأسرى، وأوضاع اللاجئين في لبنان وسورية. بالإضافة الاستماع إلى تقرير من رئيس السلطة، وآليات تفعيل دور المجلس المركزي.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل جدول أعمال بهذا القدر من الأهمية بما تضمّنه من عناوين بحث، هل أتيح لأعضاء المجلس أن يناقشوها بعمق وجدية خلال يومي 4 و5 آذار؟ وأنّ القرارات التي اتخذها، هل من آليات وسقوف زمنية من أجل تنفيذها؟ أم أن عقد اجتماعات المجلس المركزي جاءت ذراً للرمال في عيون الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك، فإنّ المجلس العتيد وإنْ خرج بقرارات هامة، هل ستجد قراراته طريقها نحو التنفيذ والحال الفلسطينية على هذه الشاكلة من الانقسام الحادّ؟ خصوصاً أنّ الكثير من القيادات الفلسطينية ترى أنّ عقد اجتماعات المجلس يتصل بالأزمة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، بمعنى أنّ الهدف من وراء عقد المجلس هو السلطة وأزمتها في ظلّ الحديث المتصاعد عن حلها أو انهيارها بسبب ما يُقال عن انسداد الأفق في إمكانية إنجاز تسوية سياسية بين السلطة وحكومة الكيان الصهيوني، وليست الأزمة التي تمرّ بها الساحة الفلسطينية وما يطبعها من انقسام حادّ بين جميع مكوّناته السياسية من وطنية وإسلامية.

وإذا كان الكثيرون من داخل الفصائل ونخب الشعب الفلسطيني من سياسيين وإعلاميين يرون في عقد المجلس خطوة جيدة وهامة، وبأنها تعبير عن أنّ منظمة التحرير لا زالت ممثلة للشعب الفلسطيني. وهي كذلك، ولكن السؤال المطلوب الإجابة عليه، أين هي منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية اليوم؟ المؤسف أنها يافطة من دون مضامين، وهياكل من دون أساسات.

مستقبل العلاقات الأميركية «الإسرائيلية»

■ زياد حافظ*

ليس من السهل استشراف مستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية. فخلافاً لما يشاع لسنا متأكدين مما يُعتبر من الثوابت في السياسة الخارجية الأميركية أي متانة العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. فهناك عدة مؤشرات تدلّ على تحوّلات كبيرة شبيهة بالتحوّلات لتحرك الصفائح التحتية الأرضية التي إذا ما تحرّكت أدّت إلى زلازل في الحدّ الأدنى أو إلى براكين متفجرة أو إلى سقوط قارات بكاملها. فما هي تلك المؤشرات؟

أولاً، عامل الغضب من السلوك الصهيوني هو المؤشر الأول للتحوّلات المرتقبة. فهناك العدوانية المتزايدة في السلوك والخطاب السياسي من قبل القادة الصهاينة الذين تجاوزوا الأعراف الدبلوماسية المألوفة. صلافة السلوك تدل عن استهتار بالشعور الأميركي كما يعبّر عنه رئيس وزراء الكيان بقول مأثور: «يمكن تحريك أميركا بسهولة». ونرى ذلك القول المأثور في عديد من المدوّنات الأميركية ما يدّل عن تنامي الغضب تجاه السلوك الصهيوني. فزيارة رئيس وزراء الكيان إلى الولايات المتحدة وخطابه أمام الكونغرس من دون التنسيق مع البيت الأبيض ليست إلاّ حلقة في سلسلة من الإهانات التي تعمدّها حكّام الكيان الصهيوني للرئيس الأميركي وقبله ومعه نائب رئيسه جوزيف بايدن وطبعاً وزير خارجيته جون كيري.

كما لا يجب أن ننسى تدخّل رئيس وزراء الكيان الصهيوني في الانتخابات الرئيسية عام 2012 لمصلحة المرشح الجمهوري ميت رومني وذلك ضد الرئيس أوباما بالذات معلناً التدخّل الصهيوني «الإسرائيلي» في الشؤون الداخلية لدولة تمدّ الكيان بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية! هذا يعني تدخّل اللوبي الصهيوني في شكل مباشر ضد الرئيس الأميركي إلى أن هُزم كل من رومني ومعه رئيس وزراء الكيان واللوبي الصهيوني الذي يعمل لمصلحته!

استطاعت الإدارة الأميركية «بلع الموس» لاعتبارات عدة منها الدور الوظيفي للكيان في السياسة الخارجية الأميركية ومنها الاعتبارات الداخلية كنفوذ اللوبي الصهيوني وتعاطف شرائح واسعة من الشعب الأميركي مع الكيان خصوصاً بين الإنجيليين الذين يعتبرون قيام مملكة «إسرائيل» ممهدة لعودة سيدنا المسيح. وهناك من يعتقد أن ظروف نشأة الكيان مشابهة لنشأة الولايات المتحدة من استعمار وقتل وتهجير السكان وفقاً لرؤية توراتية للأمور! وفي هذا السياق لم يختلف سلوك الإدارة الحالية عن سلوك إدارات سابقة (باستثناء إدارة بوش الأب) التي برّرت العديد من التجاوزات في السلوك من قبل الكيان الصهيوني.

لكن على ما يبدو فقد طفح الكيل عند العديد من المعلّقين المرموقين في الإعلام الأميركي. فالإعلامي كريس ماثيوز وهو مقدّم لبرنامج واسع الإتباع من الجمهور الأميركي عنوانه «الكرة الصعبة» (هارد بول) بمعنى برنامج يطرح الأسئلة الصعبة، سئل في 4 آذار 2015: هل هناك من يتذكّر متى أتى إلى الولايات المتحدة مسؤول لدولة ينتقد فيها سياسة رئيس الدولة الأميركية أمام الكونغرس الأميركي ويتمّ التصفيق له؟ وهناك أمثال عدة عن استياء المعلّقين من صلافة رئيس الوزراء الصهيوني واللوبي الصهيوني الذي وضع في الميزان الولاء للرئيس الأميركي أو لمسؤول دولة أخرى وإن كانت «صديقة»! كما هناك استياء كبير من الكونغرس الأميركي الذي استقبل بحفاوة مسؤول دولة أجنبية لم يوفر الإهانات للرئيس الأميركي ومعاونيه! فانتخابات عام 2016 الرئاسية والنيابية وفي مجلس الشيوخ قد (ونشدّد على «قد») تكون مفتاحاً لمساءلة الكونغرس الأميركي واللوبي الصهيوني. والمدوّنات الأميركية لوسائل الإعلام الأميركية المهيمنة والتي تنافسها مليئة بحوارات ساخنة بين مؤيّد ومعارض لسياسات الكيان وصلافة سلوك مسؤوليه. نعي أن هذا الغضب لم يصل إلى مستوى القطيعة ولكنه يشكّل محطّة غير مسبوقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والكيان فيمكن البناء عليها إذا ما وجد موقف عربي حازم تجاه الكيان وهو ما هو غائب في شكل كلّي حتى الآن!

ثانياً، المؤشر الثاني هو الاستياء عند المؤسسة العسكرية الأميركية من الأداء الصهيوني في دوره الوظيفي في المنطقة. فبعد خروج الكيان من لبنان من دون قيد أو شرط أو أي اتفاق أمني أو سياسي مع الدولة اللبنانية عام 2000 جاءت سلسلة الإخفاقات العسكرية في كل من 2006 في لبنان وغزّة في 2008 و2009 و2012 و2014. عدد من القادة العسكريين الأميركيين المرموقين عبرّوا في جلسات استماع عدة للكونغرس الأميركي عن استياء المؤسسة العسكرية الأميركية من أداء الكيان الصهيوني المتهوّر الذي أصبح عبئاً على المصالح الاستراتيجية الأميركية وأهم من ذلك خطراً على الأمن العسكري الأميركي في المنطقة. فالتصعيد الكلامي للكيان الصهيوني ضد كل من الجمهورية الإسلامية وسورية والمقاومة في لبنان خلال السنوات الماضية وبخاصة بعد الإخفاقات الأميركية في كل من أفغانستان والعراق أصبح يشكّل تهديداً خطيراً على الولايات المتحدة إذا ما انجرّت إلى حروب جديدة في المنطقة هي غير مستعدّة لخوضها كما عبّر عن ذلك العديد من القادة العسكريين الأميركيين كمايكل مولين الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة.

ثالثاً، هناك مؤشر خطير بالنسبة للكيان الصهيوني هو انقسام الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة. حتي فترة غير بعيدة من الزمن كان الكيان الصهيوني يتمتع بدعم الأكثرية الساحقة للجالية اليهودية سواء كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين. ولكن بدأ الشرخ منذ فترة وأخذ يتنامى. فعند اليهود الديمقراطيين هناك من يتذمّر من صلافة الحكومات اليمنية الصهيونية. وليست منظمة «جاي ستريت» التي أوجدها جريمي بنيامي إلاّ دليلاً قاطعاً على وجود ذلك الشرخ. فهذه المنظّمة ما زالت ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني ولكنها تدعو إلى السلام وإلى حلّ الدولتين الذي ضربه عرض الحائط اليمين الصهيوني داخل الكيان. ما زال نفوذ منظمة «أيباك» كبيراً ومؤثراً في الحياة السياسية الأميركية وتدعم في شكل مطلق حكومة الكيان الصهيوني وبخاصة رئيس وزرائها ولكنها أيضاً أعربت عن امتعاضها لطريقة زيارة رئيس وزراء الكيان للكونغرس الأميركي بسبب الضرر الذي سيلحق بالعلاقات الأميركية الصهيونية. فهذا مؤشر إلى أن الضرر في العلاقات ليس عابراً بل أعمق بكثير مما يتصوّره البعض وبخاصة في بعض الأوساط العربية التي ما زالت تراهن على الكيان وقوته ومتانة العلاقات مع الولايات المتحدة.

وتأكيداً على تراجع النظرة الإيجابية تجاه الكيان الصهيوني في الولايات المتحدة أجرت جامعة مريلاند استطلاعاً بين الديمقراطيين أكدّت ذلك التراجع حتى قبل مجيء رئيس الوزراء. وقد نشرت نتائج ذلك الاستطلاع في مقال في مجلّة «فورين بوليسي» المعروفة بميولها الصهيونية بما يدّل عن عمق التراجع وأهمية الموضوع. من جهة أخرى يقول فيليب ويس أحد مؤسسي موقع «موندوويس» (عالم ويس) في نشرة 6 آذار 2015 أنه بات يطرح في شكل جدّي مسألة ولاء اليهود الأميركيين للولايات المتحدة أم للكيان في شكل عام وحتى في الكونغرس! هذا ما أكدّه الن هارت في مقال مثير على موقع المحاربين القدامى الأميركيين (فيترانز توداي) في 28 كانون الثاني 2015 أي حتى قبل الزيارة! هناك استياء متزايد، في العديد من وسائل الإعلام التي ما زالت تحافظ على حدّ أدنى من الاستقلالية، من سطوة الكيان الصهيوني على السياسة الخارجية الأميركية. وبغض النظر عن النتائج المباشرة لذلك الشعور المتنامي فإن مجرّد طرح تلك الأسئلة يعتبر تطوّراً كبيراً قد يعطي ثماره في المستقبل.

من مؤشرات التململ عند اليهود الأميركيين استقالة مارتن انديك من مؤسسة بروكنز، وهي تحظى بالمرتبة الأولى في العالم لخزّانات الفكر، من منصبه كرئيس لمكتب شرق الأوسط. المهم ليس في الاستقالة بل في كتاب الاستقالة حيث برّرها بعدم استطاعته تبرير سياسات الحكومات الصهيونية التي أصبحت تشكل تهديداً ليس فقط على مستقبل الكيان بل حتى على مستقبل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة. ولا بد من الإشارة إلى الحوار الحاد الذي جرى بينه وبين المعلّق الصهيوني ولف بليتزر على شاشة قناة «سي أن أن» حيث استمات بليتزر بالدفاع عن رئيس وزراء الكيان بينما انديك كان يخالفه في الرأي حول جدوى الزيارة والخطاب في الكونغرس والطريقة التي حصلت!

وفي سياق مماثل عبر جون جوديس، وهو كبير المحرّرين في مجلة «نيو ريبابليك» (الجمهورية الجديدة) المقرّبة من الحزب الديمقراطي والمتعاطفة مع الكيان في شكل مطلق، في مقال هام جداً في مجلّة «فورين افيرز» الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية المرموق عن تلاشي الإجماع عند الحزبين في الدعم المطلق للكيان الصهيوني. جاء في ذلك المقال استرجاع تاريخ العلاقات بين الحزبين والحركة الصهيونية منذ بداية القرن الماضي حتى اليوم. تاريخياً كان الحزب الديمقراطي حزب أنصار الكيان ولكن التغييرات التي حصلت في بنية الحزب الجمهوري أوجدت عبر الإنجيليين تعاطفاً أكبر وعقائدياً عند الحزب الجمهوري تجاه الكيان. بالمقابل هناك تحوّلات داخل الحزب الديمقراطي أدّت إلى التميز بين التعاطف مع الكيان وسياسات حكوماته وبخاصة اليمينية. فالحزب الديمقراطي في شكل عام مع عناصره اليهودية تؤيّد حل الدولتين لإحلال السلام مع الفلسطينيين بينما الكيان وحكومته اليمينية المتطرّفة لا يريدان حلاّ للفلسطينيين! لذلك يعتبر جوديس أن الإجماع بين الحزبين في التأييد المطلق للكيان أصبح مهتزّاً!

رابعاً، أما المؤشر الرابع فهو زيادة الوعي لدى الرأي العام الأميركي في شكل عام وبخاصة بين الشباب في الجامعات من تجاوزات الكيان الصهيوني لحقوق الفلسطينيين. ونرى ذلك التحوّل في المؤسسات الجامعية التي أقدمت على مقاطعة الدراسات والأساتذة الصهاينة على رغم محاولات المؤسسات الصهيونية في منع ذلك. كما أن الكنيسة الانجيلية البرسبسترية بدأت منذ سنوات عملية استثمار معاكسة لمحفظاتها المالية من تصفية استثمارات في شركات صهيونية أو شركات دولية تتعامل مع المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية والجولان المحتل. وعلى ما يبدو فإن حملة مقاطعة وعدم استثمار وحتى فرض العقوبات على الكيان والمعروفة بحملة «بي دي أس» (مقاطعة وعدم استثمار وعقوبات) أصبحت تعطي ثماراً لم تستطع منعها المؤسسات الصهيونية الأميركية على رغم نفوذها وسيطرتها على العديد من المرافق الإعلامية والجامعية. لكن علينا أن ننبّه أن الزيادة في الوعي والرأي العام الأميركي لا يعني أن الأكثرية تخلّت عن الكيان ولمصلحة الفلسطينيين بل أن نسبة تلك الأكثرية تضاءلت في شكل ملموس وما زالت على مسار ذلك التراجع.

ومن تجلّيات زيادة ذلك الوعي بروز كتابات ومقالات في المرافق الإعلامية العادية والجامعية تبرز وجهات نظر مختلفة عما كان مألوفاً طيلة عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فلا يمكن التقليل من صدى ردود الفعل على مقال ثم كتاب الأستاذين الجامعيين المرموقين جون ميرشهايمر وستيفن والط حول دور اللوبي الصهيوني. كما لا يمكن تجاهل كتاب الناشطة اليسون وير رئيسة منظمة «لو كنّا نعرف» ورئيسة منظمة مجلس المصلحة الوطنية (وهي مؤسسة تضمّ ديبلوماسيين أميركيين متقاعدين وصحافيين وأساتذة جامعيين جميعهم معنيون بالسياسة الخارجية الأميركية). جاء في كتابها وثائق وحقائق حول دور الصهاينة في الولايات المتحدة في زجّها في نشأة الكيان ضد مصلحة الشعب الأميركي. ناهيك عن بات بيوكانان، المرشّح السابق للرئاسة عن الحزب الجمهوري الذي يعتبر الكونغرس أرضاً محتلّة من قبل اللوبي اليهودي. بيوكانان يمثل الحزب الجمهوري التقليدي قبل اختطافه من قبل الانجيليين الجدد وحزب الشاي. فهو يمثل شريحة واسعة من الأميركيين وهذا ما لا يجب إغفاله. بيوكانان ليس وحيداً في الحزب الجمهوري فهناك أيضاً الاقتصادي بول كريغ روبرتس مساعد وزير المالية الأسبق في عهد ريغان وصاحب مدوّنة. مقالاته تنشر في عدة مواقع أيضاً مما يؤمّن تواصلاً مع العديد من القرّاء. وهو من أشدّ المنتقدين للمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني الذين حمّلوا الخزينة الأميركية أعباء كان بالإمكان تفاديها لولا اللوبي الصهيوني ومتطلّباته في السياسة الخارجية والحروب العبثية التي خاضتها الولايات المتحدة لمصلحة الكيان وليس لمصلحة أميركا!

وأخيراً أصبح المواطن الأميركي العادي يستطيع مشاهدة أفلام عن فلسطين ومعاناة الفلسطينيين حتى من مخرجين فلسطينيين في دوائر السينما العادية وعلى محطات الفضائية الخاصة. كما أصبحنا نرى يافطات منددة بالاحتلال الصهيوني وداعية لإيقاف المساعدات الأميركية للكيان الصهيوني على وسائل النقل المشترك في المدن الكبيرة كنيويورك والعاصمة الأميركية واشنطن. لم يكن أحد من العرب المقيمين في الولايات المتحدة أن يتصوّر ذلك منذ خمس سنوات مثلاً!

هذه بعض المؤشرات التي تدلّ عن تغيير في الرأي العام والوعي الأميركي. هذا لا يعني أن العلاقة مع الكيان قد انهارت ولكنّها تصدّعت حيث عامل الثقة بين الطرفين تلاشى إلى حدّ كبير. الرئيس الأميركي أوباما في حملته الانتخابية الرئاسية الأولى والثانية كرّر التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان ولكن أيضاً عدم الالتزام بسياسات حكومات الكيان إذا ما كانت متعارضة مع المصلحة الأميركية. هذا التباين مهم لأنه يمهّد إلى حقبة مقبلة حيث المصلحة الأميركية ستقود سياستها في العالم في شكل عام والمنطقة العربية في شكل خاص وإن تضاربت مع مصالح حكومات الكيان. أضف إلى ذلك النزعة البرغماتية لدى الأميركيين الذين يتوقعون نتائج إيجابية لاستثماراتهم في تحالفات. فإن توقف وأو تراجع المردود لتغيّرت تلك الاستثمارات وحتى التحالفات. فليس من الصدف أن يتزايد القلق داخل الجالية اليهودية من تصرّفات الحكومات الصهيونية التي قد تطيح ليس فقط بالعلاقة مع الكيان بل حتى مستقبل الكيان والجالية اليهودية في آن واحد. القضية أصبحت مسألة متى وليست مسألة إذا! طبعاً لو كان الموقف العربي أشدّ وضوحاً في مصلحة القضية الفلسطينية لكانت حرّية الحركة للمسؤولين الأميركيين أكبر تجاه الكيان. فحتى فترة وجيزة كانت كلفة مواجهة الكيان كبيرة بينما تجاهل الموقف العربي من دون أي كلفة. فهل هناك من يتّعظ عند الحكومات العربية؟

* أمين عام المنتدى القومي العربي

ديكتاتورية الحزبين «Bipartisan Dictatorship» في USA

■ د. سلوى الخليل الأمين - واشنطن

غريب أمر هذا العالم الملوّث بالكراهية والحقد واستعباد الفقير والضعيف، غريب أمر هذا العالم الخالي من الإيمان بالقيم والأخلاق والمثل العليا التي تدرس في الكتب، وتعتمد لها النظريات الفلسفية والتربوية والقواعد السلوكية، وتدبّج لها القوانين المرعية الإجراء.

غريب أمر هذا العالم المشغول دائماً وأبداً بصراع البقاء، وتناتش المصالح، والحرص على الفوز المبرمج على اقتناص الكمّ من المكاسب والمصالح الخاصة، حين كلّ فريق مهما علت رتبه ومراتبه، ومهما امتدّت تلاوين أفكاره صعداً في أذهان بني البشر، نجده توّاقاً إلى رسم أهدافه التسلطية النفعية بمزيد من هدر الدماء، ومن خلال رسم الخطط الجهنمية التي تحدّد خطوطها البيانية طرق المكاسب العليا للدولة القادرة على امتلاك القوة الكونية الجبارة، إضافة إلى شطب القوانين الوضعية والإنسانية والأخلاقية كلها، متى أرادوا، دون أيّ التفات إلى اعتراض قانوني أممي، ما دام الهدف الأسمى هو السيطرة على الشعوب ومقدّراتها وثرواتها، عبر الوسائل الممنهجة، المرسومة بدقة العارف خطوات أقدامه التسلطية الاستعمارية والاستبدادية.

هذا هو حال الولايات المتحدة الأميركية، التي تزعّمت العالم بعد الحربين الكونيتين الأولى والثانية، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بحيث بات الأمر لها كابراً عن كابر، تخضع ملوكاً وتستخلف آخرين، وتدبّج فبركاتها حروباً هنا وهناك، وثروات شعوب تنهبها كيفما يحلو لها، وانقلابات عسكرية تصفق لها الشعوب المضطهدة، المطموس وعيها في قوارير النساء، ومخادع الغانيات، وخزائن بيت المال.

هذه السياسة الخبيثة اللعينة الحاملة لواء العدالة تحت مسمّيات الحرية والديمقراطية، أنتجت حالة انهيارات في العديد من الدول، إنْ في الشرق أو في الغرب أو فوق حدود الغيم، بحيث باتت الحروب والثورات المنظمة جزءاً لا يتجزأ من هيكليات الدساتير التي تتبع مسارها ومعاييرها القوة العظمى، التي تدير العالم من خلف منصّات المكتب البيضاوي في واشنطن، عبر سلطة قائمة على قوة حزبين يتنافسان في السرّ والعلانية على الإمساك بمقدّرات الدولة والشعب في هذه الديار الأميركية الواسعة الأرجاء، التي بلغت حدود ولاياتها الـ52 أرجاء العالم نفوذاً وانتشاراً، برغم الثورات الإصلاحية والوطنية البيضاء والحمراء، التي تحرّض عليها الشعوب والدول المستضعفة، من أجل إثبات الحق المصادر عنوة أو عبر مقاييس ملتبسة تهدر كرامات الشعوب وتذلها طوعاً، حتى لو تمّ الغرق في بحر من الدماء، لأنّ المصلحة الأميركية في نظرهم تبقى فوق كل الاعتبارات الدولية والإنسانية وشعائرها المصدّرة.

لقد نسيت الولايات المتحدة الأميركية في خضمّ زهوها بقدرتها الكونية المتمكنة من السيطرة العالمية حتى على عمل المنظمات الأممية الدولية، التي وجدت أصلاً بهدف الحرص على سيادة الدول واستقلالها، ورعاية الجمعيات الدولية المطالبة بالحقوق الإنسانية للبشر أجمعين، أنّ هذه القوانين الدولية تطالها وتخضعها للتساؤلات، حين تجتاح سيادة دولة أو حين تساعد حركة الشعوب التواقة إلى الحرية أو ما شابه بأسلوب مشتبه به، فالغاية تبرّر الوسيلة، والحق للقوة ما دمنا أسيادها... لكن هنا يرتسم السؤال الذي بدأ يشغل بال المواطن الأميركي، والذي لا يدرك مضامينه وأبعاده أحد، ألا وهو هذا المسار الديكتاتوري للحزبين الفاعلين على الساحة الأميركية، عنيت الحزبين الجمهوري والديمقراطي، اللذين يصادران إرادة الشعب الأميركي منذ قيام الجمهورية، بحيث أنّ السلطة لهما مداورة، بغضّ النظر عن انتخابات تبدو للعلن ديمقراطية، فيما هي في الخفاء خاضعة لألف محطة ممنهجة حسب الأصول المتضمّنة نظام الحزبين الديكتاتوريّين الحاكمين، الممسكين بأسرار البنتاغون أيّ وزارة الدفاع الأميركية، وبتشريعات الكونغرس، اللذين يحتلان أكثرية مقاعده، هذا المجلس الذي «استضاف» مؤخراً رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتنياهو خطيباً بل محرّضاً، رغم معارضة رئيس البلاد باراك أوباما والعديد من الحزبيين الديمقراطيين، حتى بدا وهو يقدّم خطابه الناري، الذي استخفّ به الرئيس باراك أوباما حين قوله: «لم يأت بجديد»، وكأنه سيّد الدولة الأميركية المتربّعة على عرش العالم قاطبة. الأمر الذي حدا برئيسة الكونغرس السابقة نانسي بيلوسي إلى القول: «لقد دمعت عيني وأنا أرى نتنياهو محتلاً منبر الكونغرس ومستخفاً بالسلطة الأميركية وبشعب أميركا الحرّ».

هذا الأمر يشدّ المواطن الأميركي المستقلّ إلى الاستنهاض المطلوب من أجل التحرك والتساؤل عن مدى استمرار ديكتاتورية الحزبين «Bipartisan Dictatorship» الحاكمين في وطنهم، وهما الديمقراطي والجمهوري، اللذين لا يفسحان المجال للمستقلين بالمشاركة في حكم وطن، لهم ما لغيرهم فيه من حقوق وعليهم ما على غيرهم من واجبات، هذا التململ المبطن بدأ يظهر إلى العلن عند المواطن الأميركي الذي بات متواصلاً مع العالم، ومتابعاً نهماً لما تبثه المحطات الفضائية من عمليات الذبح والقتل والتدمير وتحطيم الآثار التراثية التي تحمل تاريخ حضارات الشعوب المشرقية إلى العالم أجمع، والتي امتدّت من أفغانستان حتى باكستان وصولاً إلى ما سُمّي زوراً ثورات «الربيع العربي»... الذي يشهد دمويته وأعماله الهمجية كلّ بني البشر على مدار الكرة الأرضية، والتي تقوم بها العصابات الإرهابية من «داعش» إلى «النصرة» في سورية والعراق وليبيا ومصر ولبنان بتمويل خليجي ودعم أميركي أوروبي، أضف إلى هذا أنّ المواطن الأميركي لم ينس لتاريخه ما فعلته منظمة «القاعدة» الإرهابية في 11 أيلول 2001 في نيويورك.

المؤسف الذي يطالع من يزور عاصمة القرار العالمي «واشنطن»، هو هذه الصورة المخفية عن وسائل الإعلام في بلادنا، التي تجعل من بعض حكام العرب أداة طيعة في يد السلطة الكونية، التي يبدو جلياً أنها مخلخلة من الداخل، والدليل أنّ رئيسها لم يستطع منع رئيس وزراء إسرائيل من إلقاء كلمته في الكونغرس الذي هو مقرّ التشريع في الدولة الأميركية، التي تتظاهر بالديمقراطية في العلن، وفي العمق يظهر جلياً، لمن يرصد عن قرب متاهات سياستهم الداخلية، أنهم من أشدّ الناس مكراً ودهاء وتسلطاً على بني البشر أجمعين، وفي الوقت نفسه تحكمهم الصهيونية العالمية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المكتوبة مهما طال الزمن، والدليل تفكك أوروبا وعدم توحيد مساراتها، وكذلك خضوع معظم الدول العربية والآسيوية للسياسة الأميركية، بحيث لو تجرّأ بعض الحكام على الخوض في لعبة حماية السيادة الوطنية وثروات شعوبهم، ساعتئذ تتمّ إزاحته أو تصفيته بالسرعة الممكنة عبر كشف ملفات خطيرة ضدّه بعضها مفبرك وقليلها صحيح، علماً أنه لو فكر الحكام العرب بإجراء وحدة اقتصادية وسياسية وعسكرية في ما بينهم، لتمكنوا دون أدنى شك من تأليف قوة ضاغطة قادرة على تحطيم ديكتاتورية هذا الجبروت العالمي، الذي يشبه عش العصافير.

تحية لا بدّ أن أرفعها قبل أن أختم، والثلج تلال وجبال من حولي في العاصمة واشنطن التي أزورها حالياً، إلى المرأة المقاومة الصابرة، التي هي أمّ الشهداء المناضلين والمقاومين الذين بذلوا الروح فداء للوطن، في يوم المرأة العالمي، هذا اليوم الذي يعيد إلى الذاكرة الوطنية أهمية المضامين والأبعاد الحقيقية لنضال المرأة العربية عبر كلّ العصور، وثباتها على المبادئ الوطنية والقومية من خلال تربيتها لأبنائها، المبنية فعلاً على الخروج من عباءة المستعمر والدخول في عباءة الوطن.